المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

18/11/2014

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
SOUS LE HAUT PATRONAGE DE SA MAJESTÉ LE ROI MOHAMMED VI
FORUM MONDIAL DES DROITS DE L'HOMME
2
المنتدى العالمي لحقوق الإنسان
27- 30 NOVEMBRE
MARRAKECH 2014
27- 30 نونبر
مراكش 2014
www.fmdh-2014.org
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights
OCP
Maroc Telecom
BMCE BANK
MANAGEM
ONCF
CIH BANK

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
SOUS LE HAUT PATRONAGE DE SA MAJESTÉ LE ROI MOHAMMED VI
FORUM MONDIAL DES DROITS DE L'HOMME
2
المنتدى العالمي لحقوق الإنسان
27- 30 NOVEMBRE
MARRAKECH 2014
27- 30 نونبر
مراكش 2014
www.fmdh-2014.org
Maroc Telecom
BMCE BANK
MANAGEM
ONCF
CIH BANK

AMDH تقاطع المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش

1526/1

ردا على عدم استجابة الدولة لمطلبها في تصفية الأجواء السياسية

■ محمد أحمد عدة ■

في رد على ما تعتبره مضايقات من طرف الداخلية لأنشطتها، أعلنت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، عن مقاطعتها لأشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي سينظم بمراكش في نهاية الشهر الحالي، والذي تعول عليه الرباط لنفض بعض الغبار عن صورتها في مجال حقوق الإنسان أمام المنظمات الدولية الوازنة.

ويرى متتبعون في رفض الجمعية للمشاركة في هذا المنتدى بداية «تشكل جبهة مقاطعة» بعد أن سبق للعصبة المغربية لحقوق الإنسان أن أغلقت الباب في وجه أي مشاركة في هذه التظاهرة الحقوقية العالمية.

وأرجعت الجمعية، في بلاغ توصلت به «أخبار اليوم» أمس، قرار مقاطعتها للمنتدى إلى ما وصفته بـ«عدم استجابة الدولة لمطلبها في تصفية الأجواء السياسية» قبل انعقاد المنتدى، واتهمتها بـ«الإمعان في الاعتداء على المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان».

وفي اتصال هاتفي برئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان،أوضح أحمد الهايج لـ«أخبار اليوم»، أن الجمعية «تريثت» في إعلان هذا الموقف ولم تتخذه «إلا بعد نقاش طويل حتى نتجاوز الموقف التقليدي للرفض».

● التفاصيل ص 3

الهايج: تريثنا في إعلان المقاطعة حتى لا نتهم بإفشال المنتدى

بداية تشكل جبهة لمقاطعة المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش

1526/3

■ محمد أحمد عدة ■

يبدو أن تداعيات التوتر الحاصل بين الإطارات الحقوقية ووزارة الداخلية ستزداد تأزما، بعدما أعلن المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أول أمس، في بلاغ توصلت «أخبار اليوم» بنسخة منه، مقاطعته لكافة أشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، لينضم إلى العصبة المغربية لحقوق الإنسان، التي أعلنت منذ نهاية الأسبوع المنصرم مقاطعتها للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع عقده بمراكش من 27 إلى 30 نونبر الجاري.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أعلنت أيضا عزمها تنظيم ندوة صحفية لتوضيح حيثيات ودواعي القرار، مرجعة قرار مقاطعتها للمنتدى إلى ما وصفته بـ«عدم استجابة الدولة لمطلبها في تصفية الأجواء السياسية قبل انعقاد المنتدى، بل وإمعانها في الاعتداء على المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، وعدم التجاوب مع مقترحاتها ومشاريعها، والتعتيم المتعمد وغياب الشفافية في كل ما يتعلق بالبرامج والتدبير.

وفي اتصال هاتفي برئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، صرح أحمد الهايج لـ«أخبار اليوم»، «بالنسبة إلى الجمعية، فإنها حسب الأسباب الواردة في البلاغ ستقاطع المنتدى، ومن حق أية هيئة أن تتخذ الموقف الذي تمليه عليها قناعاتها وتقديرها. إضافة إلى العصبة المغربية لحقوق الإنسان يمكن أن تنخرط معنا هيئات عانت من الحصار، وفضلا عن السياق المحتقن، فإن الحوار الثنائي الذي يتم مع كل جمعية وتؤطره تنسيقية المنتدى، لم نتمكن من خلاله من معرفة حيثيات غياب هيئة تنظيمية يمكن التفاعل معها بشكل مؤسساتي.»

وأضاف الهايج أن الجمعية تريثت في إعلان هذا الموقف سابقا، لأنه سيعتبر بمثابة دعاية سلبية حول الوضع الحقوقي بالمغرب. وأضاف الهايج «لم نتخذ هذا القرار إلا بعد نقاش طويل حتى نتجاوز الموقف التقليدي للرفض. كنا نتأى بنفسنا عن تقديم موقف غير مرن، ولا نريد إلزام أية هيئة بالتضامن معنا وعدم الحضور، رغم أن هناك هيئات حقوقية وشبكات دولية، لنا تمثيلية فيها، إلا أننا ارتأينا عدم إثارة مقاطعتنا للمنتدى بهذه الطريقة، تفاديا لأي تأويلات مُغرضة، قد تتهمنا بإفشال المنتدى أو توجيه إشارات سلبية عن الوضع الحقوقي بالمغرب».

العصبة المغربية لحقوق الإنسان، التي كانت سبّاقة لإعلان مقاطعتها للمنتدى العالمي كانت قد أعلنت يوم 15 نونبر مقاطعة أشغال المنتدى. ولخص دواعيها محمد الزهاري، رئيس العصبة في تصريح لـ«أخبار اليوم»: «بعدما قررت العصبة منذ شهر يونيو الانخراط والمشاركة في فعاليات المنتدى، حيث شاركت في اللقاء التحضيري الأول، الذي انعقد بالدار البيضاء أواخر يونيو الماضي، وتقدمت بمقترحاتها يوم 26 شتنبر كتابة إلى المنسق العام للمنتدى، كما شاركنا في جميع اللقاءات وساهمنا بمقترحاتنا وحافظنا على تواصلنا مع المنسق العام للمنتدى. لكننا وللأسف سجلنا امتناع المنسق العام للمنتدى عن،موافاة العصبة برد والتزام مكتوب بخصوص الأنشطة المقترحة، التي تم الاتفاق على إدراجها ضمن البرنامج العام للمنتدى. وبناء عليه، أصدر المكتب المركزي للعصبة بيانا يوم 8 نونبر يخبر فيه الرأي العام على الارتباك الحاصل في التحضير للمنتدى، خاصة على المستوى المالي. إذا ما أضفنا إلى ذلك، الردة الحقوقية الحاصلة بالمغرب خلال النصف الأخير من السنة الجارية، وهي ما يمكن وصفها بوجود سياسة عمومية ممنهجة من طرف بعض أجهزة الدولة تجاه الحركة الحقوقية. لذلك قررنا إلغاء مشاركتنا في فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، المزمع عقده بمراكش من 27 إلى 30 نونبر الجاري، ومقاطعة أشغاله من خلال الائتلافات الوطنية والإقليمية والدولية التي تنخرط فيها العصبة، أو تعتبر شريكا لها في العمل الحقوقي».

وكانت وسائل إعلام نقلت عن مصدر باللجنة التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان «أن أمر المشاركة لا تتدخل فيه اللجنة، بل سكرتارية المنتدى بالرباط..». هذا، ويذكر أن سكرتارية المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، أعلنت خلال حفل اختتام فعاليات النسخة السابقة للمنتدى في دجنبر 2013، عن تنظيم الدورة الثانية بالمغرب، تقديرا لنجاعة الإصلاحات التي انخرط فيها، والمكتسبات التي حققها في مجال حقوق الإنسان.

أحمد الهايج

الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والسيدا

قدمتها وزراة الصحة واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة سوس ماسة درعة

3/7377

بيان اليوم

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان والمديرية الجهوية للصحة بجهة سوس ماسة درعة، يوم الأربعاء الماضي بأكادير، ورشة لتقديم الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة المكتسبة «السيدا»، وذلك بمشاركة 50 مستفيدا يمثلون مختلف الجمعيات والشركاء المؤسساتيين العاملين في مجال محاربة السيدا في هذه المنطقة التي تسجل أكبر نسبة للإصابة بفيروس نقصان المناعة المكتسبة «السيدا»، حسب إحصائيات وزارة الصحة.

الورشة التي نظمت بدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة السيدا والصندوق العالمي لمكافحة السيدا والسل والملاريا، جاءت لتفتح ملف تحسين ولوج الأشخاص المتعايشين مع فيروس فقدان المناعة المكتسبة «السيدا»، وكذا الفئات الأكثر عرضة للإصابة بالمرض، إلى خدمات الدعم وتحمل مصاريف العلاج من خلال تعزيز الشق المتعلق بحقوق الإنسان.

ومن أهداف اللقاء كذلك تحسيس جميع المتدخلين في مجال محاربة السيدا حول حقوق الفئات المتعايشة مع الفيروس أو الأكثر عرضة لخطر الإصابة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين مختلف المتدخلين واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير ومناقشة سبل تفعيل الإستراتيجية الوطنية على الصعيد الجهوي.

يشار أن هذه الإستراتيجية التي تم إطلاقها يوم الاثنين 12 ماي 2014 من طرف وزارة الصحة، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة السيدا والصندوق العالمي لمكافحة السيدا والسل والملاريا، تهدف إلى مواكبة المخطط الاستراتيجي الوطني الذي اعتمدته وزارة الصحة لمكافحة السيدا 2012 – 2016، وإدماج جميع الشركاء من القطاعات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، سواء الفاعلة منها في مجال حقوق الإنسان أو مكافحة السيدا، وكذا العمل على تعبئة جميع الشركاء الدوليين للتنمية.

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
SOUS LE HAUT PATRONAGE DE SA MAJESTÉ LE ROI MOHAMMED VI
FORUM MONDIAL DES DROITS DE L'HOMME
2
المنتدى العالمي لحقوق الإنسان
27- 30 NOVEMBRE
MARRAKECH 2014
27- 30 نونبر
مراكش 2014
www.fmdh-2014.org
Maroc Telecom
BMCE BANK
MANAGEM
ONCF
CIH BANK

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
SOUS LE HAUT PATRONAGE DE SA MAJESTÉ LE ROI MOHAMMED VI
FORUM MONDIAL DES DROITS DE L'HOMME
2
المنتدى العالمي لحقوق الإنسان
27- 30 NOVEMBRE
MARRAKECH 2014
27- 30 نونبر
مراكش 2014
www.fmdh-2014.org
Maroc Telecom
BMCE BANK
MANAGEM
CIH BANK

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
SOUS LE HAUT PATRONAGE DE SA MAJESTÉ LE ROI MOHAMMED VI
FORUM MONDIAL DES DROITS DE L'HOMME
2
المنتدى العالمي لحقوق الإنسان
27- 30 NOVEMBRE
MARRAKECH 2014
27- 30 نونبر
مراكش 2014
www.fmdh-2014.org
Maroc Telecom
BMCE BANK
MANAGEM
ONCF
CIH BANK

العلم

الأخ حميد شباط الأمين العام لحزب الاستقلال في اجتماع الاتحاد الديمقراطي الدولي بكوريا

اللقاء مناسبة لمناقشة قضايا تهم العالم والمغرب وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية

230611

اعتبر الأخ حميد شباط، الأمين العام لحزب الاستقلال لدى توجهه في زيارة لكوريا الجنوبية، أن هذه الزيارة التي تحظى بأهمية كبرى، تأتي في إطار لقاء الاتحاد الديمقراطي الدولي الذي ستنطلق فعالياته يوم الأربعاء، حيث سيتدارس عدة قضايا تحظى باهتمام المنتظم الدولي وتستأثر بالرأي العام العالمي، خصوصا قضايا تنامي التطرف والكساد الاقتصادي العالمي والحكامة بالنسبة للأحزاب والدول.

وأكد الأخ شباط، أن حزب الاستقلال، هو الحزب المغربي الوحيد الذي يمثل افريقيا والعالم العربي لحد الساعة في هذا التجمع، الذي يضم أحزابا كبرى من مختلف دول العالم. مضيفا أن دور الحزب هو إيصال رسالة الديمقراطية المغربية، والأحزاب في الساحة السياسية المغربية التي تلعب دورا أساسيا.

وأشار شباط، إلى أن مناقشة حقوق الانسان بالمغرب عن طريق التعريف بالخطوات الكبيرة التي خطاها المجلس الوطني لحقوق الانسان ستكون في قلب المحادثات، كما تحظى القضية الوطنية بمكانة أساسية من خلال رسالة حزب الاستقلال في استكمال الوحدة الترابية للمملكة، باعتبار أن المغرب حصل على استقلال أعرج سنة 1956 ،مبرزا أن قضية الوحدة التربية تحظى دائما بالأولوية بالنسبة لحزب الاستقلال ، ولهذا يجب الدفاع عن باقي الأراضي المغتصبة من طرف الجارة الجزائر ، ومنها تندوف وكولومب بشار والقنادسة وحاسي بيضا ، بالإضافة إلى سبتة ومليلية وباقي الجزر.

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الاثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013

اتساع رقعة الجمعيات الحقوقية المقاطعة «لمنتدى مراكش»

3351/1

الرباط: عبد الرحيم العسري

بعد قرار مقاطعة "العصبة المغربية لحقوق الإنسان" لفعاليات المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، المزمع عقده بمراكش من 27 إلى 30 نونبر الجاري، قررت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بدورها وهي أكبر جمعية حقوقية بالمغرب، مقاطعة كافة أشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، وتنظيم ندوة صحافية لتوضيح حيثيات ودواعي قرار المقاطعة.

وحسب العديد من المتتبعين للتظاهرة الحقوقية العالمية التي سيحتضنها المغرب لأول مرة، فإن المنظمون لهذا المنتدى سيخسرون مشاركة أقدم جمعية حقوقية بالمغرب بعد مقاطعة العصبة التي تعد بدورها ثاني أقدم جمعية حقوقية بالمغرب.

وعلل المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، قرار المقاطعة بعد تسجيله لما اعتبره "خيبة أمل الجمعية والحركة الحقوقية من عدم استجابة الدولة لمطلبها في تصفية الأجواء السياسية قبل انعقاد المنتدى"، موضحاً أن المنتدى ينعقد في ظروف تتسم "بالاعتداء على المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان". وأوضحت مصادر من داخل الجمعية أن قرار المقاطعة سيتم على المستوى الرسمي، بينما سيسمح لأعضاء الجمعية المشاركة وحضور المنتدى ولكن ليس عن طريق الاستفادة من المقاعد المخصصة للجمعيات لحضور المنتدى، والتي ستتكلف بتغطية مصاريف الإقامة لحضور ومتابعة أشغال المنتدى.

وأوضحت الجمعية أن الجهات المنظمة أصرت من خلال التحضير للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان "على الإشراك الصوري للجمعيات الحقوقية، وعدم التجاوب مع مقترحاتها ومشاريعها، والتعتيم المتعمد، وغياب الشفافية في كل ما يتعلق بالبرامج والتدبير". ولم يتسن، أمس، من الحصول على تعليق فوري من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان باعتبارهما الجهة المكلفة بالإعداد والترتيب للمنتدى.

وفي تعليق على الموضوع، قال أحمد الهايج، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في تصريحات خاصة، "يلف تنظيم المنتدى الغموض من حيث غياب المعايير والإعداد والانتقاء"، وقال إن الجمعية قدمت مجموعة من اللوائح بخصوص المشاركين لكنهم لم يتوصلوا بأي جواب من إدارة المنتدى. واعتبر الهايج أن الدولة ربما لا ترغب في حضور المجتمع المدني بكل مكوناته في المنتدى، وتضع عراقيل من أجل ذلك" على حد اعتقاده.

وقال "مطالبنا بسيطة وواضحة، وهو وقف المضايقات ليس فقط على الجمعية، وإنما ضد مجموعة من الهيآت والمنظمات الحقوقية والوطنية".

ودعا الهايج السلطات إلى احترام القانون قائلا "إن الدستور في المادة 6 يعتبر أن القانون هو التعبير الأسمى عن إرادة الأمة، وأنه لا يجوز لأحد مهما علا شأنه أو عظمت مكانته أن يعتدي عليه". وأكد أن هذه السنة، شهدت مباشرة بعد تصريح وزير الداخلية أمام البرلمان، حملة أدت إلى منع أنشطة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات الحقوقية.

Le projet du Code de la presse et de l'édition entame sa dernière ligne droite

Ph. Alcaress

Vue d'une rencontre organisée samedi dernier à Casablanca à l'occasion de la journée nationale de l'information.

Un texte renforçant les garanties de la liberté de la pratique journalistique. C'est ainsi que le ministère de la Communication présente le projet 13-88 portant Code de la presse et de l'édition. Faisant l'objet de débats et de concertations depuis plusieurs années entre les professionnels du secteur, le gouvernement et les associations de promotion des droits de l'Homme, ce projet semble sur le point d'aboutir puisqu'il sera soumis incessamment au Conseil de gouvernement.

Un texte renforçant les garanties de la liberté de la pratique journalistique. C'est ainsi que les élaborateurs du projet 13-88 portant sur la presse et l'édition le présentent. Composante majeure du projet du Code de la presse et de l'édition qui sera bientôt soumis au Conseil du gouvernement, le nouveau texte marque la fin de l'ère des peines privatives de libertés pour les journalistes. Ces peines contenues dans plus de 20 articles du Code actuel seront remplacées par des amendes en cas de délits de presse. Les journalistes bénéficieront également de plus de garanties lors des procédures visant à prouver leur innocence en cas d'accusation pour diffamation ou injures.

Avec l'adoption de ce nouveau texte, réalisé en concertation avec les différents acteurs du secteur, notamment la Fédération marocaine des éditeurs de journaux (FMEJ) et le Syndicat national de la presse marocaine (SNPM), mais également le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), les affaires de presse relèveront de façon exclusive de la Justice qui verra son rôle en matière de protection de la liberté de la presse renforcé. Le droit d'accès à l'information et la protection des sources d'information sont l'un des volets dont se réjouissent le plus les professionnels. En effet, les sources ne pourront être divulguées que devant une autorité judiciaire, ce qui assure plus de protection. Quant à la presse électronique, qui souffre encore aujourd'hui d'un vide juridique, ce sont quelque 13 dispositions qui vont réguler le secteur. En accordant un nom de domaine gratuit avec une extension presse.ma, les élaborateurs du projet ont voulu mettre un peu d'ordre sur le web. Les journalistes exerçants sur le web seront soumis à la même réglementation que les autres professionnels de la presse. Les directeurs de publication des journaux en ligne seront tenus de garder des archives des publications effectuées sur leur site pour une durée de six mois. Le nouveau projet voudrait, entre autres, encourager l'investissement dans le secteur de la presse tout en développant plusieurs dispositions relatives à la transparence. En plus de la protection des droits des journalistes, il met l'accent sur la protection des droits et des libertés de la société et des individus. ■

Ayoub Lahrache

Statut du journaliste professionnel : De nouvelles règles pour accéder au métier

Le tant attendu nouveau statut du journaliste professionnel va enfin voir le jour. Partie intégrante du nouveau Code de la presse, le projet de loi 13.89 portant sur le statut du journaliste professionnel vient mettre un peu plus d'ordre dans le métier. Détaillant les droits et les obligations du journaliste professionnel, les différentes catégories de journalistes et les relations de travail qui les lient aux entreprises de presse, ce nouveau projet veut régulariser l'accès au métier. Composé de 29 articles, le projet en question définit les personnes éligibles à l'acquisition de la carte de presse professionnelle. Dans ce sens, le texte précise que la carte est octroyée pour une durée d'une année et porte le nom et la fonction du journaliste ainsi que le nom du support de presse dans lequel il exerce la profession. Pour avoir la carte, cinq conditions sont à remplir. Il s'agit pour le journaliste de justifier d'une période de stage d'au moins deux ans dans le secteur de la presse. Cette durée passe à une année pour les personnes titulaires d'une licence ou d'un diplôme spécialisé en journalisme. Le demandeur de la carte de presse professionnelle devra aussi prouver que le journalisme est sa principale activité professionnelle et sa principale source de revenus et qu'il n'est salarié d'aucun pays ou organisation étrangers. La quatrième condition à remplir est d'avoir un casier judiciaire vide de toutes condamnations relatives aux fraudes, à l'escroquerie, à la corruption ou autres crimes et délits relevant des compétences du Conseil national de la presse. Le journaliste devra aussi s'engager à respecter les différentes lois régissant le secteur. Le nouveau projet accorde aux journalistes la possibilité de collaborer avec plusieurs supports à la fois, à condition d'avoir l'aval de son employeur principal. Ainsi, le journaliste ne peut être salarié que d'une seule entreprise de presse.

Conseil national de la presse : Vers une auto-régulation des métiers de la presse

Le secteur de la presse se dirige vers l'auto-régulation, un Conseil national de la presse sera créé à cet effet. Doté de la personnalité morale et de l'indépendance financière, le Conseil aura pour objectif la promotion de la déontologie de la presse telle qu'elle est reconnue universellement. Composante importante du Code de la presse, le nouvel organisme se chargera, selon le projet de loi organisant son travail, de mettre en place une charte déontologique pour la profession. Il veillera, entre autres, au respect de la liberté de la presse et accordera la carte de presse professionnelle. Le conseil aura aussi un rôle d'arbitrage. Il aura la charge de trancher dans les différentes affaires qui lui seront soumises et qui concernent les journalistes et les institutions de presse n'ayant pas respecté les lois en vigueur.

S'agissant de son organisation, le Conseil comptera au total 21 membres, dont sept représentants élus par les journalistes professionnels et sept élus par les éditeurs de journaux. Les sept membres restants compteront parmi leurs rangs un représentant du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et un représentant du Conseil supérieur de la magistrature.

Après l'élaboration et l'adoption de son règlement intérieur, le Conseil sera organisé en cinq commissions permanentes. Il s'agit d'une commission de l'éthique et des affaires disciplinaires, une commission d'octroi de la carte de presse professionnelle, une commission de la formation, des études et de la coopération, une commission de médiation et d'arbitrage, ainsi qu'une commission chargée des organismes de presse et de la mise à niveau du secteur.

Le Conseil national de la presse aura l'autorité d'imposer des sanctions disciplinaires aux journalistes et aux organisations professionnelles du secteur : des avertissements, des blâmes ou des retraits provisoires de la carte de presse sont les sanctions qu'encourent les journalistes. Les institutions ne respectant pas les règles établies risquent, quant à elles, des sanctions financières allant de 5.000 à 50.000 dirhams. Le Conseil pourra aussi adresser une demande aux autorités compétentes pour priver certaines institutions des subventions étatiques pour une durée ne dépassant pas les trois ans.

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
SOUS LE HAUT PATRONAGE DE SA MAJESTÉ LE ROI MOHAMMED VI
FORUM
MONDIAL
DES DROITS
DE L'HOMME
2
المنتدى
العالمي
لحقوق
الإنسان
27- 30 NOVEMBRE
MARRAKECH 2014
27- 30 نونبر
مراكش 2014
www.fmdh-2014.org
Maroc Telecom
BMCE BANK
MANAGEM
ONCF
CIH BANK